



رفع الالتباس عن تنازل الوصي والعباس، تأليف

الصنعاني، محمد بن اسماعيل - ١١٨٢ هـ. بخط

سليمان بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله بن

حمد الصنيع ١٢٥٨ هـ.

١٠ ق ٢٢ س ٣٤ × ٢٢ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ جيد، بآخرها فوائد

الأعلام ٦ : ٢٦٢، فهرس الفهارس ١ : ٢٨٧

أ - الفرائض، الفقه الاسلامي أ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ.

$$\begin{array}{r} 210219 \\ \hline 0129912110 \end{array}$$

رفع الالباسي عن سائر ع لوصي والعباسي

مكتبة جامعة اليرموك - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب **حول حديث مالك بن أنس**
 اسم المؤلف **محمد بن أحمد بن عبد العزيز البغدادى**
 تاريخ النسخ **١٢٥٨**
 عدد الأوراق **١٠**
 ملاحظات **حديث**

حول حديث مالك بن اوس

بسم الله الرحمن الرحيم - الحمد لله رب العالمين

اعلم ان حديث مالك بن اوس بن الحذنان في قصة تنازع الوصي ^{عليه} العباس عليهما السلام في وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم واتيانهما الى عمر بن الخطاب ليحكم بينهما فيما تنازعا فيه وهو حديث اخرجه الشيخان وابوداود والترمذي والنسائي وفي رواياتهم اختلاف في الفاظه وقد استوفاهما ابن الاثير في جامع الاصول قد اوردت عليه اشكالات فوجدت في هامش جامع الاصول نسخة السيد العلامة الحسن بن احمد الجلال رحمه الله ما لفظه: قالت الشيعة هذا مشكل من وجهين احدهما انه لا يعرف حديث انتفاء الارث الا ابو بكر وحده ذكر ذلك معظم المحدثين والاصوليين ومقتضى هذه الرواية ان عبد الرحمن ومن ذكر معه يعرفونه الثاني ان عمر ناشد عليا والعباس هل يعلمان ذلك؟ قالوا: نعم. فاذا كانا يعلمانه فكيف جاء العباس وفاطمة الى ابي بكر يطلبان الارث؟ وهل يجوز ان عليا يعلم ذلك ويمكن زوجته ان تطلب ما لا تستحقه؟ وهل نازعت ابا بكر الا باذنه انتهى. ثم كتب فيه ايضا واشكل مما تقدم ايضا انهما حضرا يستبان لافي الميراث، بل في صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايها يتولاها عمالة لا ارثا. ثم كتب السيد حسن رحمه الله: قلت لا اشكال في الاشكال وقد صرح الحافظ البارع الناقد عبد الرحمن بن خراش بانه يتهم مالك ابن اوس بن الحذنان بوضع الحديث ذكر ذلك الذهبي في ترجمة ابن خراش في تذكرة الحفاظ وأما من خرجه من الجماعة فلا يدل تخريجهم على حقيقته فانه لم يخرج من رتبة الاحاد انتهى ما في هامش للجامع. ثم اتفق وصول السؤال من السيد العلامة علم الدين القاسم بن محمد السبكي ومن الولد العلامة شرف الدين الحسن بن محمد الاخفش عمر الله بعلومهما معالم الدين سؤالان في حين واحد يتضمنان استشكل الحديث بما قد تضمن الجواب عن الاشكالين كشف النقاب وابانة وجه الصواب حسب الامكان فان كان صوابا فمع الله من له الامتنان وان كان خطأ. فمن قصور الناظر والحديث قد اعيا وجه بيان اشكاله القرون الاولى وصعب عليهم تطبيقه على الطريقة المثلى كما سيعرفه الناظر مما يأتي في الجواب



واقول إنه يتعين النظر فيما ذكر والتحقيق لما رقم وصدر .
 فاما الاشكال الاول وهو معرفة الستة المذكورين لحديث : لا نورث مع ذكر معظم
 المحدثين والاصوليين انه لا يعرف الامن حديث ابي بكر .
 فالجواب انه لا يخفى ان البتول عليها السلام والعباس رضي الله عنهما كما قال الحافظ
 ابن حجر : ان العباس ايضا ابن معها الى ابي بكر والذي في البخاري الاقتصار على فاطمة
 عليها السلام وانها سألت ابا بكر بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
 يقسم لهما نصيبها مما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خير وفدك وصدقته
 بالمدينة فقال لهما ابو بكر : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا نورث
 ما تركناه صدقة ففقت به ولم تعاوده في طلب الميراث وكذلك العباس لانعلم انه
 طلب الميراث بعد ذلك . وما يأتي عن ابن تيمية انه لم يطلب احد من الورثة ميراثه بعد
 بعد معرفته بالحديث ، وانما طلبا ميراثهما عملا بعموم آية الموارث واحاديثها ،
 فلما روى لهما ابو بكر حديث لا نورث رأياه مخصصا للعموم (وان كانت واحدة فلها النصف)
 ولعموم « ما ابقت الفرائض فلا ولي رجل ذكر » وشاع وذاع ما وقع من طلابها . وجواب
 ابي بكر عليها وعرفه كل من في المدينة او غالبهم وكان ذلك في حضرة جماعة من الصحابة
 كما قال المحقق النجاشي في شرح القلائد انرا انت فاطمة عليها السلام ابا بكر ومعها جماعة
 من نسائها وخدم أهلها حتى أتت اليه وهو في مجلس المهاجرين والانصار ثم ذكر رواية
 ابي بكر لحديث « لا نورث » قال فصدقه سائر الصحابة وشهد بسماعه عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض الحاضرين ايضا انتهى . فهو لاء الستة عرفوه
 من رواية ابي بكر فان القصة امرها لا يخفى عادة وعرفا ولما ناسد هم عمر هل تعلمون
 ذلك ؟ اجابون نعم أي نعلمه . والمراد نعلمه من رواية ابي بكر له فلا اشكال . واما
 التعبير بالعلم من عمر ومنهم مع أنه عن خبر احادي فالعلم يأتي بمعنى الظن ومن
 العلماء من يقول : خبر الاحاد يفيد العلم وقد بسطنا ذلك في شرح التقيح وإذا

تقرر هذا علمت انه لم يأت الحديث الامن رواية ابي بكر وان غيره لم يستفد الامن
 روايته الا ما يأتي من دعوى ابن تيمية انه رواه جماعة كثيرون وقد اشار الحافظ ابن حجر
 الى الاشكال كما يأتي .
 واما جواب الاشكال الثاني انه كيف يأتي العباس الى ابي بكر يطلبه الميراث ؟
 وكيف يأذن على عليه السلام لفاطمة أن تأتي ابا بكر لذلك مع علم علي والعباس بحديث
 « لا نورث » وكيف يطلبان ما لاحق لهما فيه فانها قد اقرا عند عمر انهما يعلمان حديث
 « لا نورث » فالجواب انه قد سلف قريبا انهما انما علماه من رواية ابي بكر التي شاعت
 لانها سمعاه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالبتول والعباس والوصي عليهم السلام
 لم يقع الطلب منهما ولا الاذن من الوصي للبتول الا قبل علم الجميع بحديث « لا نورث » وانه
 بعد العلم به لم يطلبه احد لانه نعلم يقينا انهم لا يطالبون فيما يعلمون انه لاحق لهم فيه
 وكيف وهم اعيان الامة وسرج كل ظلمة ولما يأتي ~~بعد~~ من الادلة . واذا عرفت هذا عرفت
 قول الحافظ ابن حجر في فتح الباري أن فاطمة عليها السلام اعتقدت تخصيص العموم في قوله
 « لا نورث » ورأت ان منافع ما خلفه صلى الله عليه وآله وسلم من ارض وعقار لا يمتنع
 ان تورث عنه وتمسك ابو بكر بالعموم هذا الكلامه وبهذا الجواب عن الاشكال بانه كيف
 يطلب علي والعباس الميراث من ابي بكر ومن عمر لا نرها قد علما قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا نورث فانها ان كانا سمعاه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يطلبانه من ابي بكر ،
 وان كان سمعاه من ابي بكر او في زمنه بحيث افاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد
 ذلك من عمر وقال انه اشكال شديد ، ثم قال : والذي يظهر والله اعلم ان الامر في ذلك
 على ما تقدم من الحديث الذي قبله في حق فاطمة عليها السلام وان كلام علي وفاطمة اعتقد
 ان عموم قوله لا نورث مخصص ببعض ما يخلفه دون بعض ولذلك نسب عمر الى علي والعباس
 انهما كانا يعتقد ان ظلم من خالفهما انتهى . وهو كلام يحتاج الى النظر فيه فانه يعلم يقينا
 ان الثلاثة لم يسمعو احد حديث « لا نورث » منه صلى الله عليه وآله وسلم فان فاطمة رضي الله عنها



أتت لطلب ميراثها قبل علمها بحديث لا نورث « فلما رواه لها أبو بكر قبلته وقنعت ولم تعاوده
 في طلب الميراث بعد علمها بحديث لا نورث ولم يرو ذلك أي معاودتها لطلب الميراث .
 من طريق صحيحة ولا ضعيفة . قال النجاشي في شرح القلائد أنه لما قال أبو بكر لفاطمة بعد
 طلبها الميراث : يا بنت رسول الله اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 « إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما خلفناه صدقة » فصدقه سائر الصحابة في ذلك وشهد
 بسماعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعض الحاضرين أيضا فسكت فاطمة انقياداً
 للحق وطوعاً للشرع انتهى بلفظه (قلت) ودل على انقيادها للحق ان لم تعاود طلب الميراث
 ولا علم منها تجرماً ولا تعظيماً ولا ملازمة لأبي بكر فعرفت بطلان تأويل الحافظ وانها اختلفت
 هي وأبو بكر في العموم والخصوص كما يعرف بطلان قوله : ان علياً والعباس اختلفا هما وأبو بكر
 في ذلك فانها لم يطلب الميراث بعد معرفة حديث لا نورث حتى يقال انهما تأولاه لما
 سمعاه لم يطلب ميراثاً من أبي بكر ولا سمعاه الا من روايته لا انهما سمعاه من النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا طلبا من عمر ميراثاً كما سنقرره ولا يتم انهما تأولاه وتأولته البتة
 عليها السلام إلا لو نازعوا في ذلك بأبكر بعد علمهما بحديث لا نورث ولا توجد رواية صحيحة
 ولا سقيمة انهم نازعوا أبابكر بعد معرفتهما بحديث لا نورث فكيف يقال تأولوا شيئاً
 ما عرفوه ؟ فتدبر . والعجب من قول الحافظ انه لا اختلافهما هم وأبو بكر في الحديث وانه
 اخذ بعمومه واخذاهما بالخاص نسبهما عمر الى اعتقاد ظلم من خالفهما يريد قول عمر بن الخطاب
 انه ظالم أي أبابكر فان هذا الذي قاله ابن حجر باطل من وجهين : (الاول) أنه لو فرض
 صحة ما قاله من اختلافهما مع أبي بكر في التأويل فغاية ذلك انها مسألة اجتهادية كل
 منهم أي أبي بكر وعلي والعباس مأجور غير ملوم ولا يجوز ان يسمى ظالماً وقد قال عمر بن الخطاب
 ان أبابكر ظالم غادر فاجر وحاشاها ان يعتقد ذلك في مسألة اجتهادية ظنية .
 (الثاني) أن أمير المؤمنين عليه السلام لما صار خليفة لم يغير ما كان من أبي بكر
 ولو كان عنده ظالماً فاجراً لما حل له ان يقر ما فعله ولو جب عليه تغييره فانظر هذا



التفريع الذي فرعه الحافظ على الاختلاف في مسألة ظنية اجتهادية لوصحة والافان
 دعوى ابن حجر انها خصصا العموم هما والبتة دعوى الادليل عليها فانه لم يذكر احد منهم
 مخصصاً ولا حام حوله ولا علم انهم طلبوا الميراث بعد علمهم بحديث لا نورث فاقرب ما
 يحمل عليه قول عمر انهما يزعمان ان أبابكر ظالم انهما كلمتا حقة تقع في موقف الخصام وان كان
 الغالب انما يقع من المتخاصمين كما وقع من العباس في جناب الوصي انه ظالم ولم يجب الوصي
 على عمه بشيء . قال الحافظ : ولم أر في شيء من الطرق أنه صدر من علي في حق العباس شيء
 بخلاف ما يفهم من رواية انهما استبيا . قال المازري اجود ما يحمل عليه انه قال ذلك أي
 العباس ادلاً لا على علي لانه كان عنده بمنزلة الولد فاراد رده عما يعتقد أنه مخطئ فيه انتهى
 واذا تقررت ان البتة لم تطلب الميراث بعد علمها بحديث لا نورث فاعلم انه قد
 روي انها طلبت النخلة ففي شرح النجاشي على القلائد وهو مشهور على السنة ان فاطمة عليها
 السلام بعد ذلك ادعت أنه ملكها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سهاً ما في ذلك وان أبابكر
 طلب منها البينة فانت بعلى عليه السلام وام ايمن فقال رجل مع الرجل او امرأة مع المرأة
 انتهى كلام النجاشي . والى هذا اشار المهردي عليه السلام في القلائد حيث قال : مسألة
 وقضاء أبي بكر في ذلك صحيح خلافاً للامامية وبعض الزيدية لها لو كان باطلاً لنتقضه
 علي عليه السلام ، ولو كان ظالماً لا نكره بوهاشم والمسلمون انتهى بلفظه .
 (قلت) : الا ان رواية النخلة لم نجد لها في شيء من كتب المحدثين المعروفة الا انه اخرج
 عمر بن شبة أنه قيل لزيد بن علي رضي الله عنه أن أبابكر انتزع من فاطمة فدك فقال لانه
 كان رحماً وكان يكره ان يغير شيئاً تركه صلى الله عليه وآله وسلم واتته فاطمة رضي الله عنها
 فقالت : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطاني فدكاً فقال : هل لك بيته فتشهد
 علي رضي الله عنه وام ايمن قال له لكن برجل وامرأة تسحقها . فقال زيد بن علي انه والله
 لو رجع الامر فيها الى قضيت فيها بقضاء أبي بكر انتهى واما الامام المنصور بالله القائم
 بن محمد عليهم السلام فجزم بصحة النخلة ورد على المهدي والامام يحيى وقال : ان قضاء

ابي بكر باطل بالاجماع لانه المنازع فحكم لنفسه واطال في المسألة وليس المراد لنا الا
 الاثنيان بما في الفاظ حديث مالك بن اوس من الاشكالات وليس فيه ذكر النحلة
 انما الجأنا فيه الى الخوض ما افهمه كلام الحافظ ابن حجر ان فاطمة رضي الله عنها اختلفت
 هي وابوبكر في طريقة الاجتهاد فحل الحديث على العموم وخملته على التخصيص وانها
 طالبت به بعد معرفة حديث : لا نورث في الميراث انما روى مطايعها له بعد ذلك في النحلة
 ثم لا يخفى ان قول المهدي قضاء ابي بكر الخ تسامح لانه لم يحكم هنا بشيء ولا قضى
 به بل طلب تكميل البينة ليحكم ولم تغم فبقي الشيء على صله فلا حكم فيه اصلا .
 اذا عرفت انه لم يطلب الوصي ولا عمه عليهما السلام الميراث بعد علمهما بحديث
 لا نورث وانما عرفاه اما من رواية ابي بكر او في زمنه بحيث افاد عندهما العلم كما
 قدمناه عن الحافظ ابن حجر عرفت الاشكال الشديد حقيقة في قول عمر في هذه
 القصة جدتني يا عباس تسألني نصيبك من ابن اخيك وجاءني هذا يعني عليا
 يسألني نصيبه من امرأته فانه ظاهر انهما انيا عمر في خلافته يطلبان الميراث
 والحافظ ابن حجر قد تنبه للاشكال واجاب عنه فقال في فتح الباري : اما قول عمر
 جدتني يا عباس تسألني نصيبك من ابن اخيك فانما عبر بذلك لبيان قسمة
 الميراث ان لو كان هناك ميراث لانه اراد الغض منهما .
 (قلت) : يريد انهما لم يسألاه الميراث لعلمهما انه لا ميراث لهما بعد معرفتهما
 حديث لا نورث واقترارهما في صدر القصة بمعرفة ذلك بل بعلمه فاحتاج
 ابن حجر الى تأويل قول عمر للعباس تسألني نصيبك من ابن اخيك لانه ظاهر في طلب
 ما علما انه لا يحل طلبه فتأوله بانه عبر عمر بهذا اللفظ يعني لفظ نصيبك لبيان
 قسمة الميراث لو كان هناك وأنه يكون للبنت النصف وللعم النصف .
 (قلت) : وهو تأويل في غاية السماجة وغاية البعد عن القبول . وكيف يبين
 لعلي رضي الله عنه كيفية قسمة تركته انحصار ارشها في البنت والعم والزوجات

وقد كان عمر يرجع الى علي رضي الله عنه في عدة قضايا ويستعينه في عدة وقائع ويقول
 لولا علي لهلك عمر . ويقول له : اطال الله بقاءك وفي الحديث ان عليا باب مدينة
 العلم مع انه تسامح ابن حجر في قوله لبيان قسمة الميراث لو كان فانه لو كان هناك
 ميراث لما استحق العم والبنت النصفين الا بعد اخراج ثمن الزوجات .

واذا بطل ما قاله فالذي يظهر لي بعد التأمل ان مراد عمر رضي الله عنه في يوم
 ابي بكر وحياته ويحتمل امرين (الاول) جئنا ابا بكر ونسب اتيانها الى نفسه لانه
 كان اقرب الناس الى ابي بكر واشدهم اتصا لابه وكان شويره ووزيره فنسب المجيء
 اليه اما لانه كان حاضرا في موقف مجيئها او لانه لما كان بتلك المثابة نسب اتيانها
 اليه كما يقول وزير الملك جاءنا اليوم كذا وقتنا كذا او جاءني وقت مع ان الجاني جاء
 الى الملك (والامر الثاني) من الاحتمالين وهو الذي ظهر لي بعد طول التأمل ان مراد
 عمر بقوله : جدتني يا عباس تسألني نصيبك الى اخر كلامه انه اخبر عن مجيء متقدم
 وقع عقب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وان العباس رضي الله عنهما وصلا الى عمر
 يسأله لانه ان يبلغ ابا بكر مطلقا من الميراث لان عمر كان اخص الناس بابي بكر
 واقربهم منه مجلسا بمنزلة الوزير والشويره وان مراد عمر جدتني يا عباس ابلغ
 مطلبك الى ابي بكر ومثله قوله للوصي وقوله : فقلت لكما ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال : « لا نورث ما تركناه صدقة » أي قلت مبلغا عن ابي بكر جوابه عليكما
 وهذا التأويل هو الذي ينشرح له الصدر فانه سالم عن كل اشكال وايراد الادلة
 قائمة على انه المراد (الاول) من الادلة انه من بعد البعيد بل من المحال عادة ان يسكتا
 (الثاني) من الادلة انه لا يجوز ان يقال قد طلباه في حياة ابي بكر واجاب عليهما
 بحديث لا نورث ثم يطلبان بعد وفاته من عمر فان هذا يرده المعلوم لنا من تقواهما
 ومروءتهما ان يطلبان شيئا قد علما انه لاحق لهما فيه .
 (الثالث) من الادلة ان هذا الحديث في القصة مناديا بها كانا عالمين عند مجيئهما



الى عمر هذا المجي الذي في القصة بحديث لا نورث كما قرره عليهما عمر واقرباه وقالوا: نعم .

(الرابع) ان في صدر الحديث هذا انهما اتيا يختصمان ويطلبان من عمران يقضي بينهما ولو كانا وصلا اليه لطلب الميراث لما اختصما في شيء لم يدخل تحت ايديهما ولا وصلا اليه .

(الخامس) من الأدلة قول عمر جثمانى وكلمتكما واحده اى لاختصومة بينكما وهذا يناقض

قول الراوى في اول حديث القصة ان العباس قال لعمر: يا امير المؤمنين اقض بينى وبين هذا

فانه صريح انهما اتيا اليه هذه المرة وكلمتهما مفترقة وهما يختصمان فلا بد من حمل قوله

جثمانى وكلمتكما واحدة على مجي غير هذا قطعاً وهو كما ذكرناه من انه مجي اول كان في حياة ابى بكر

(السادس) انهما لو كانا وصلا الى عمر هذه المرة لطلب الميراث لما قال الاربعة من الصحابة

الذين حضروا الموقف: يا امير المؤمنين اقض بينهما وارج احدهما من الآخر .

(السابع) من الأدلة ان قول عمر: فقلت لهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:

لا نورث ما تركناه صدقه . فان هذا الحديث مما تفرد بروايته ابو بكر فالمراد انه قاله عمر

مبلغاً عن ابى بكر جواباً عليهما بعد ان ابلغه عمر مطلبهما من الارث .

(الثامن) منها تعبيره بالماضى فى: جئتني يا عباس فانه مشعر بان مجي متقدم

عن هذا المجي الذى وقع فيه الخصام .

(التاسع) استيفاء عمر الامر الفى من اول امره وذكر ما كان يصنعه فيه رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك وذكر مجيئهما اليه يساً لانه اى ابلاغ ابى بكر بعد ذكر

جميع ما وقع قبل مجيئهما هذه المرة التى هى مرة الخصام .

اذا عرفت ما سبقناه من الأدلة الدالة على ان هذا اقرب التأويل وانه يجب التصير

اليه وعرفت كم بينه وبين تأويل ابن حجر الحافظ بقوله: انما عبر بذلك لبيان قسمة

الميراث فان ذلك في نهاية البعد والبطلان .

والحاصل انه يستفاد من مجموع الروايات ان الوصى وعمر رضى الله عنهما وصلا

الى عمر ثلاثة مرات: الاولى في حياة ابى بكر ليبلغه مطلوبهما (والثانية) حين بدا العمران

ان يدفع اليهما صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويوليها امرها والتصرف

فيها ولاية مشتركة بينهما مع انه يحتمل انهما هذه المرة ما وصلا اليه بانفسهما بل

استدعاها او نحوه . والثالثة هذا المجي المذكور في القصة مجي الاختصام وانهما

يطلبان منه ان يجعل ولاية الصدقة بينهما على جهة استقلال كل واحد بولاية ما هو

اليه وان يقسمها بينهما فامتنع عمر من ذلك [قائلاً] لا اوقع عليهما اسم القسمة ادعه

على ما هو عليه (فان قيل) اذا كانا قد علما انه صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا نورث

من اتيانها الى عمر لا بلاغ مطلبهما الى ابى بكر وجوابه برواية الحديث فكيف ساغ للوصي

ان يأذن للبترول عليها السلام فى اتيانها ابى بكر لطلب الميراث وقد علم انه لا ميراث لهما؟

(قلت) كانه والله اعلم كره ايجازاً باخبارها انه لا ميراث لهما واراد ان تأخذ الحديث

من رواية عالية من رواية ابى بكر (فان قلت) ومن أين عرف ان الوصى وعمر رضى الله

عنهما تقدم ماها فى طلب الميراث؟ (قلت) عرف بامرين: الاول ان المعروف انه يطلب

الموارث الرجال فانهم هم الذين يخاطبون الاجانب دون النساء وان الحق لهن

فهذه اعراف سلفاً وخلفاً (الثاني) انهما لو كانت البترول ذهبت اولا الى ابى بكر

لطلب الميراث واجاب عليهما برواية الحديث لكان من المعلوم انهما تذكر الوصى رضى الله

عنه ذلك ولو عرف ذلك ما طلب بعد معرفة حديث لا نورث كما قررناه آنفاً .

(واما الاشكال الثالث) فى حواشى جامع الاصول وهو ان تنازع الوصى والعباس

رضى الله عنهما انما كان فى ولاية وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايها يتولاها

لا فى الميراث وكانه يريد قصة عمر وذكره حديث لا نورث وتفصيله امر الذى افاء الله على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اول امره الى آخره . والجواب انه اختلف النافذون

فيما اذا وقع التشاجر بينهما فقال الحافظ ابن حجر: انه قال اسماعيل القاضى فيما رواه

الدارقطنى من طريقه لم يكن اى تنازعهما فى الميراث انما تنازعاً فى ولاية الصدقة وفى

صرفها كيف تصرف وفى السنن لابي داود وغيره اراد ان عمر يقسمها بينهما لينفرد كل

منها بنظر ما يتولاه فامتنع عمر من ذلك واراد ان لا يقع عليها اسم القسمة قال وعلى
هذا اقتصر اكثر الشراح واستحسنوه وجزم ابن الجوزي ثم الشيخ محي الدين أي
النووي كما يأتي قريباً بأن علياً وعباساً عليهما السلام لم يطلبان عمر الا ذلك ولكنه
تعقب ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: لكن في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق
ابي الجعفي ما يدل على انهما ارادا ان يقسم بينهما على سبيل الميراث ولفظه في آخره
ثم جئنا في الآن تختصمان يقول هذا: اريد نصيبى من ابن أخي وهذا يقول:
اريد نصيبى من امرأتى انتهى يريد ابن حجر انه قيد عمر المجيء بلفظ الآن أي هذا
المجيء واقول انه لا بد من تأويل هذه الرواية او ترجيح غيرها عليها فان فيها نكارة
لقوله تختصمان ثم فسر الاختصام بقوله: يقول هذا اريد نصيبى من ابن أخي
الى آخره وهما الواثيان الميراث لما صح قوله تختصمان كما قدمناه أنه لا اختصاص عند
طلبه ثم انه لا يصح طلبهما الميراث من عمر لما عرف مما قدمناه من الأدلة ثم قال في تمام
رواية النسائي وابن شبة التي نقلها الحافظ انه قال عمر: والله لا افضى بكنكما الا
بذلك قال ابن حجر أي بما تقدم من تسليمهما لهما على سبيل الولاية انتهى
(قلت) وهذا عجيب كيف يظن برهما أنها بعد أن ولياها من عمر على أنها صدقة يأتيان
اليه يطلبانها ميراثاً فانه قال عمر كما في لفظ البخاري ثم بدا لي ادفعها اليكما قلت
ان شئتم ادفعتهما اليكما على ان عليكما عهد الله وميثاقه تعمالن فيها بما عمل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وبما عمل فيها ابوبكر وبما عملت فيها منذ وليتها فقلت ادفعها
اليكما فبذلك دفعتهما اليكما فربل يذهب وهم واهم انهما يطلبان الميراث بعد هذا
فلا بد من حمل رواية النسائي وعمر بن شبة على ما حملنا عليه رواية البخاري وأنه
إتيان اول في حياة ابى بكر وان لفظة الآن منكورة لمخالفتها للدالة على تقديم
مجيئها في طلب الميراث ولانها لفظة لم يروها الشيخان ولا غيرها غير من ذكر.
ورواية الشيخين ارجح من رواية عمر بن شبة والنسائي فالحق انهما ما طلبا الا ما قاله

طلبهما

الاسماعيلي ورواه ابو داود وجزم به ابن الجوزي والنووي ولا يصح غير ذلك وكيف وفي
رواية أنه امتنع عمر عن ايقاع القسم عليها. واذا عرفت ارجحية ما هو في غير الرواية التي
فيها لفظ الآن عرفت انه لا اشكال في كون عمر ذكر القصة في صدقة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من اول امرها من افاءة الله عليه الى آخره لان غايته انه اتى باطنا بغير مطلوب
للتنازعين ولكنه غير مبطل للخوض معهما وفصل نزاعهما كما ذكر في الاشكال الثالث في
هامش الجامع فليس الاطنا محل اشكال حتى يقال انه اشكل مما تقدم هذا وأما ما
كتبه العلامة الجلال في دفع الاشكال بان حديث مالك بن أوس أنهم مالكة بن أوس
بانه وضعه واستند في ذلك الى كلام ابن خراش الذي نقله عن ترجمته في تذكرة الذهبي
فانه نقل فيه غش «وليس منا من غش» وذلك انه ذكر الذهبي ان ابن خراش زنديق
معاند للحق وانه صنف بمثالب الشيخين يريد ابابكر وعمر جزئين يجعل جعله له بعض
المخرفين عنهما ولفظه في التذكرة سمعت عبدان يقول: حمل ابن خراش الى بندار كان
عندنا جزئين صنفهما في مثالب الشيخين فاجازه بالغى درهم بنى له بها حجرة فمات اذ
فرغ منها وقال ابو زرعة محمد بن يوسف خرج ابن خراش مثالب الشيخين وكان رافضياً
وقال ابن عدي سمعت عبدان يقول: قلت لابن خراش حديث «ما تركنا صدقة» قال
باطل أنهم به مالك بن أوس قال الذهبي: قلت جهلة الرافضة لم يدروا الحديث
ولا السير ولا كيف ثم. فاما انت ايها الحافظ البارع الذي شربت بولك ان صدقت
في الرجال فماعد ريك عند الله مع خبرك بالامور فانت زنديق معاند للحق فلا رضي الله
عنه انتهى لفظ التذكرة وقوله: شربت بولك يشير الى ما قدمه رواية عنه في اول
الترجمة أنه قال: شربت بولي في هذا الشأن خمس مرات انتهى. يريد أنه كان
يعطش في أسفاره في طلب الحديث فلا يجد ماء فشرب بوله. اذا عرفت أن هذا
كلام الذهبي في ابن خراش وانه زنديق معاند للحق فكيف تقبل روايته او دعواه
وضع الحديث او الاتهام به فما كان للسيد حسن الجلال رحمه الله ان يوهم صحة ما



ففيه
قاله ابن خراش وينقل كلاماً مبنياً بوجههم أنه قد ارتضى الذهبى ما قاله ابن خراش وأنه
لم يجرحه. وأما قول السيد فانه لم يخرج عن رتبة الآحاد فجاوبه أن الأحاديث مقبولة
معمول بها حتى في اختياره فان العمل عنده براخصة.

(قلت) العجب من قول ابن خراش انه اترهم مالك بن أوس بحديث لا نورث وهو حديث
رواه ابو بكر باتفاق العلماء عقب وفاته صلى الله عليه وسلم ومالك ابن أوس قيل انه
صحابي من صغار الصحابة وقيل من التابعين قال الحافظ ابن حجر أبو صحابي وهو قد
ذكر في الصحابة وقال ابو حاتم وغيره لا تصح له صحبة انتهى فعلى التقديرين حديث
لا نورث رواه ابو بكر قبل دخول مالك بن أوس المدينة على تقدير انه صحابي قال ابن
حجر بعد ان ذكر انه قد روى انه ركب الخيل في الجاهلية قلت فعلى هذا لم يدخل المدينة
الا بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى. فيقال فمتى وضعه فروايته هذه
في قصة اتفقت في خلافة عمر (قلت) وقد ذهب ابن تيمية الى ان حديث لا نورث رواه
ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف والعباس =
وازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابو هريرة قال: والرواية عنه هؤلاء ثابتة في
الصحيح والمسانيد مشهورة يعلمها اهل العلم بالحديث. فقول القائل ان ابا بكر انفرد
بالرواية له يدل على فوطجهله وتعمده الكذب انتهى بلفظه.

(قلت): وكأنه استند الى رواية الستة الذين قد مناهم بقولهم لعمر. نعم لما قرر
عليهم انهم يعلمون ذلك قلت ولعل الستة لم يستفيدوا الحديث الا من رواية ابي بكر
كما قد منا الا ان طلحة ليس فيمن حضر موقف عمر الذي اتفقت فيه هذه القصة. وأما
ابو هريرة فاخرج عنه الشيخان انه صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا نورث ما تركنا صدقة
وقال ابن تيمية في محل آخر ان هذه الخبر يعني حديث لا نورث رواه غير واحد من الصحابة
في اوقات ومجالس وليس فيهم من ينكره بل كلهم تلقاه بالقبول والتصديق ولما لم يصح
احد من الورثة على طلب الميراث بل من طلب من ذلك شيئاً واخبر بقول النبي صلى الله

عليه وآله وسلم رجوع عن طلبه واستمر الامر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين الى علي عليه
السلام فلم يغير شيئاً من ذلك ولا قسم له تركه انتهى. وفي قوله ان ازواجه صلى الله عليه
وآله وسلم من رواية حديث لا نورث لم اطلع على رواية عن واحدة منهن فكانه جعل

سكوتهم من طلب ميراثهم اقراراً بالحديث وان الاقرار كالرواية وان ابن تيمية كثير الاطلاع
يعرف ما لا يعرفه غيره فيمكن انه وقف على روايات صريحة عنهن بذلك وان كنا نستبعد

واعلم ان من الادلة على تصديق الوصي لرواية حديث لا نورث انهما افضت

اليه الخلافة لم يغير شيئاً مما فعله ابو بكر وعمر ولو كان عنده عملهما على خلاف الواجب

لوجب عليه ان يقسم تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويعطى ازواجه الثمن

ويقسم البقية فيأخذ حصته وحصته للمستين رضي الله عنهما ويعطى ورثة عمه العباس

ما هو لهم ولم يفعل شيئاً من ذلك بالاتفاق ولذا قال الامام المهدي فيما نقلناه عنه

أنفاً ولو كان أي قضاء ابي بكر باطلاً لنقضه على رضي الله عنه. ومن هنا يعرف أن

قول عمر تزعم ان ابا بكر ظالم غادر فاجر كلمات اخرجتها الخلفاء التي كان عمر معروفاً

بها ولدنا لم يجب الوصي وعمه رضي الله عنهما بل سكتا لا لتقرير كلامه فيما نسب

اليهما من الزعم بل لعلمهما انهما كلمة صادرة من غير روية اذ لو كان ابو بكر عند الوصي

ظالماً غادراً فاجراً لما جاز له اقراراً بفعله مدة خلافته رضي الله عنه ولا سكت السبطان

عن ذلك في خلافة ابيهما.

فائدة: لما قام السفاح اول خلفاء بني العباس في الخلافة واجلى بني أمية قام

اليه رجل في اول خطبة خطبها معلقاً في عنقه مصحفاً فقال للسفاح انشدك الله الا

حكمت بيني وبين خصمي بهذا المصحف فقال: من خصمك قال ابو بكر في منعه فدك

قال اظلمك قال: نعم قال: فمن بعده قال عمر قال: اظلمك قال نعم ثم ذكر عثمان قال:

فمن بعده قال: علي قال: اظلمك فسكت الرجل فاغظ له السفاح قال الخطابي:

ان الرجل من آل ابي طالب وان السفاح قال له: والله الذي لا اله الا هو لولا انه



اول مقام قمته وان لم اكن أعذرت اليك في مثل هذا الاخذت الذي فيه عيناك
واقبل على الخطبة انتهي

(قلت) واخرج ابوداود عن المغيرة ان عمر بن عبد العزيز جمع بني مروان حين استخلف
فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت له فداك فكان ينفق منها ويقول على فقير
بني هاشم ويزوج منها ايمهم وان فاطمة سألته ان يجعلها لرا ففكانت كذلك في حياة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مضى لسبيله . فلما ان ولي ابو بكر عمل فيها بما عمل
فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته حتى مضى لسبيله الى ان ولي عمر بن الخطاب
عمل فيها بما عمل اثم أقطعهم مروان ثم صارت لعمر بن عبد العزيز فرايت امرأ منعه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة ليس لي بحق اشهدكم اني رددت على ما كانت
يعني على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابي بكر وعمر انتهي لفظ رواية ابوداود
وبهذا يعرف ان عمر بن عبد العزيز ردها صدقة على ما كانت عليه وان رسول الله صلى
عليه وآله وسلم لم يعطها فاطمة رضي الله عنها لما طابها .

واعلم ان مما كتب العلامة السيد حسن الجلال بخطه على جامع الاصول في آخر الروايات
ما لفظه : تنقيح لا يخفك ان مدار حجة ابى بكر وعمر في منع علي والعباس هو امران :
(احدهما) دعواه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «انا لانورث»
ودعوى عمر انهما يعرفان ذلك القول من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانهما اعترفا
بمعرفته وهذه امدف بقله فرائدها كاذبا غادرا آثما لظهور منافاة ذلك لافرارهما
بكونه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(وثانيهما) احتجانه بفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكيفية تصرفه ذلك
المال على نفي كونه موروثا وهذا احتجاج ساقط لان اتفاق رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لشيء منه في الجهاد وابن السبيل لا ينافي كونه مملوكا لرسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ومدار الجهاد والصدقة على اتفاق خاصة ملك الرجل الثالث والطارف والحث

على ذلك ضروري في كتاب الله فكيف يكون اتفاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الشيء من ماله دليلا على عدم ملكه باستحقاق الله هل هذا الاقلب للحقائق فان الله
وانا اليه راجعون انتهي من خطه .

(قلت) لا يخفى ان في الصدقة هذه التي دارت بين الوصي وعمر ثلاثة أشياء
قالها عمر لهما : الاول قال لهما انهما يزعمان ان ابابكر كاذبا ظالما .

الثاني قوله انه بار صادق . الثالث قوله اتعلمان ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال ذلك اي لانورث الحديث قالان نعم فسكتا عن جوابه في الامرين الاولين .

فان قلنا سكوتهما يكون تقرير لما قاله وتصديق له كان تصديقا للمتناقضين ان ابابكر
كاذب وهذا لا يصدر من مثلهما ولا عن هود ونهما من العقلاء فضلا عن النبلاء

وان قلنا سكوتهما معناه انا نرى صدقك انا نراه كاذبا وصدقك انك نراه بارا صادقا
كان هذا باطلا مردودا بقولهما نعم اي ان حديث لانورث قاله رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم . وتقدم انهما انما عرفاه من رواية ابى بكر مشافهة او بواسطة كما
قد منا فان اقرارهما بالحديث وانه قاله صلى الله عليه وآله وسلم تصديق لابى بكر

اذ لا يجوز ان يصدقوا ويقرابا انه حديثه صلى الله عليه وآله وسلم وراويه عندهما
كاذب حاشاهما عن ذلك كيف وقد ثبت ان الوصي رضي الله عنه قال : وحدثنى

ابوبكر وصدق الحديث . فان قلت فانا نعتقد ان ابابكر صادق فكيف تركاه فان كانا
الرد على عمر فيما نسب اليهما من زعمهما ان ابابكر كاذب ونسبته ذلك اليهما

باطل ورد الباطل واجب سيما فيما فيه القدح في المؤمن

(قلت) وقد شمل تصديقهما حديث لانورث وانه قاله صلى الله عليه

وآله وسلم وعلماه من رواية ابى بكر لما قال لهما عمر في هذه القصة انه قال ابوبكر

لهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لانورث ما تركناه صدقة

قالا نعم فقولا نعم تصديق انه قاله صلى الله عليه وآله وسلم عملا برواية



ابي بكر فتضمن ذلك الرد على عمر في انهما يريان كذب ابي بكر وظلمه اذ لا يصح اقرارهم شيئاً
منسوباً اليه صلى الله عليه وآله وسلم بالأوراديه صادقة غير ظالم وبريداً يندفع ما يقال
انه كان يجب عليهم الذب عن سوء الظن بهما لا نهما قد ذابا عن انفسهما بطريقة بدعية سلماً
فيهما عن مواجهة عمر بالكذب بكلام تضمن رد ما قاله وبريداً اندفع الدليل الاول من
دليلي الجلال وهذا مبني على خلاف ما قدمنا من ان تلك الكلمات خرجت من عمر مخرج الاحتداد
عند الخصام بل هذا يباعدنا عن مرادة له مقصودة .

واما دليله الثاني فليس فيه ان عمر ولا ابا بكر قالوا : لا يملك رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ما خلفه مما كان تحته بل في قول عمران الله خص رسول الله بخاصة لم يخص
بها احداً غيره فقال : ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول الحديث ما يدل
على انه ملك له صلى الله عليه وآله وسلم . وانما ذكر عمر مصارف رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وانه لم يستأثر بما هو له ولذا قال : فوالله ما استأثر بها عليكم ولا اخذها
دونكم ولو كانت ليست ملكاً له لما قال ذلك ولا كان مدحاً له صلى الله عليه وآله وسلم
وهو خلاف ما ساق له الكلام .

والى هنا انتهى الخوض في المسألة وقد اطلنا لان المسألة من محط رجال العصبيات
ومطارج انظار الاهميات . وهذا الكلام الذي سقناه مغفور بالانصاف مشيد
الاركان بالادلة الخالية عن الاعتساف ان انصف الناظر بعد معرفته لكلام الناس
في هذا الخبر وان ما قلناه اقرب الاقوال من السلامة وفي دفع الاشكال .

(خاتمة) لا يستكر ما وقع بين هؤلاء الاعيان من الخصام والترافع فان هذه المطالب
الدينيوية لا تدخل بين اثنين ولا تكون مطلباً لاحد الاغريت الآداب واثارت من الوحشة
بينهما وفتحت الشجار كل باب ولا مراً قال الله تعالى (ولا يسألكم اموالكم ان يسألكموها فيحكم
تخلوا ويخرج اضغانكم) فانه لم يأت في آية اخراج الاضغان وهي الاحقاد الا عند فرض
سؤال الله اياهم الاموال والغرض ان السائل هو رب العالمين وقال تعالى (وان كثير من

الخطاء ليعني بعضهم على بعض) الآية سواء كان من كلام الله او من كلام داود واقوه الله
واستثنى الذين امنوا واخبر بقتلهم وناهيك بما وقع معه صلى الله عليه وآله وسلم من العباد
كقولهم له : اتق الله واعدل . وقولهم هذه قسمة ما اريد بها وجه الله . وقول القاتل
انكم يا بني عبد المطلب قوم مظل . وقول القاتل ان كان ابن عمك . وقول الانصاري
يعطى قريشاً وسيوفنا تقطرون دماً ثم واحناج صلى الله عليه وآله وسلم ان يتراضاهم
وهل اعقب الله ثعلبة بن حاطب نفاقاً في قلبه الى يوم يلقاه الا بمنعه الواجب من الزكاة
وهل قال صلى الله عليه وآله وسلم للساعي الذي قال : هذا اهدي لي «هلا جلس في بيت أمه»
وهل قال : «ان الشملة التي غلرا لتشتعل عليه ناراً» (الامن الغال . وبالجملة فغالب
الفتن بين العباد لا تنشأ الا من المطالب الدينيوية . وهل نصبوا الحكام الا لفصل =
الخصومات بين العباد ولا تجدها دائماً الا في المطالب الدينيوية فلا يستكر الانسا
ما يقع بين افاضل العباد من ذلك فكان ذلك جبلة بشرية لا يكاد يخلو امنه احد
من البرية ولقد الفوا بين اعيان من الآل في ولاية صدقة رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم . هذه شجارات يطول شرحها ووصول الى من يكرهون رؤيته من امراء
تلك الاعصار يعرف ذلك من عرف ما في بطون الاسفار من اخبار الاخبار والاشرار
والله اسأل ان يلهمنا ما فيه صلاح الدنيا والدين وان يعيدنا من شرور انفسنا ومن
سيئات اعمالنا والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد الامين وعلى آله الطاهرين
أمين . قال المؤلف رحمه الله تعالى كان الفراغ من تحرير هذه الرسالة في ١٧ شهر
ذي القعدة الحرام ١٢٧٧هـ والحمد لله رب العالمين .

وجد في الاصل المنقول عنه ما نصه : — يقول راقبها لنفسه الراحي من ربه الا لطاف
عقيل بن محمد بن عبد الله السقا كان الفراغ من كتابة ذلك ضحى يوم السبت ١٠ ربيع الاول
١٢٦٦هـ غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين يا رب العالمين .

يقول الفقير الى الله تعالى كاتبه لنفسه ولمن شاء الله من بعده سليمان بن عبد الرحمن بن

توفي السيد عقيل بن محمد
في العاشر من شهر ربيع
الاول سنة الف وستمائة
وتمت تأليفه هذه
في يومها في سنة
اخبرنا ابنه السيد
عبد الرحمن

بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمد الصنيع قد فرغت من نسخ هذه الرسالة الجليلة المسماة
بـ (رفع الالتباس عن تنازع الوصي والعباس) للعلامة المحقق البدر المنير محمد بن
اسماعيل الامير الصنعاني الكحلاني المتوفى سنة ١٠٨٠ وكان تمام نسخها في ضحوة يوم
الاربعاء الموافق الرابع والعشرين من شهر جماد الاول من سنة الف وثلاثمائة
وثمانية وخمسين وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ^{والجديد العليلين}

يقول سليمان بن عبد الرحمن الصنيع وجد في الاصل المنقول عنه ما نصه
وجد منقولاً بخط بعض علماء صنعاء ما لفظه :-

(فائدة) منقوله من سفينة الحاكم : فصل في قصة فذك

ذكر ابو القاسم البلخي في كتابه في المسائل الواردة : سئل زريد بن علي رضي الله عنه عن
قصة فذك فقال : لو وليت امرها لحكمت فيه بما حكم ابو بكر . وروى ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال : انا معشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة .

قال ابو القاسم البلخي : والعجب انك لا ترى اماماً يدري كيف قصة فذك وما الذي
ادعته فاطمة رضي الله عنها وما الذي حكم به القوم وانما هو انهم سمعوا انرا منعت
شيئا ادعته ووقفوا على الخطبة التي ولدها ابو العيلاء الضريفي هذا الباب
فتعلقوا برايتها كون ويعصرون اعينهم ثم لا يفكرون ولا ينظرون . قال ابو القاسم
وولي علي رضي الله عنه ولم ينقض قضية ابي بكر في فذك فنقول : فاطمة هي الصديقة
البتول لا تدعي باطلا وابوبكر هو خليفة رسول الله البراء من كل شر لا يقضي الا
بالحق . فاذا علمت هذا يكفيك وان لم تعلم كيفية الدعوى والقضاء يدل عليه ان
علي لم ينقض قضيته ولا انكر ذلك احد من الصحابة . ثم نقول : لا يخلو ما ان
ادعت الميراث فلا ميراث له صلى الله عليه وآله وسلم للخبر الذي روينا ولو كان ارثا
لاستحقه العباس ولا يستحقه نساء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم . فكان ابو بكر
لا يسقط حق نسائه ولاحق ابنته عائشة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

تمت مقابلة هذه
الرسالة بتمايرها في
جلسة واحدة وصحت
ان شاء الله وكتبه
سليمان بن عبد الرحمن الصنيع

ولا يقال : فلماذا ادعت فاطمة قلنا : لعلها ظنت ان ميراثها منه كميراث سائر الناس
حتى اخبرت بمقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقبلت وانصرفت واما ان تكون
ادعت الربهة ولم يكن لها شاهد ان فلم يكن يحل لابي بكر ان يقضي بغير شاهدين
ولا يقال اما كانت تعلم انه ليس لها شاهد قلنا يجوز ان تكون ظنت ان بعض الناس
سمع ذلك فيشهد لها اذا ادعته ولا يقال ليس امير المؤمنين شهد قلنا : شهادة
الواحد لا تقبل وشهادة الزوج لزوجته مختلف فيها فيجوز ان يكون من مذهب
علي رضي الله عنه قبوله ومن مذهب ابي بكر انه لا يقبل والامام المجتهد يأخذ
باجتهاد نفسه بوضحة انه لو كانت هذه الدعوى كما ترويه الروافض لنقلت
وانقضت قضية ابي بكر ان ترى الموجود بلفظه من سفينة الحاكم

